Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference): 440-457
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.28

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The Impact of Domestic Savings on GDP in the Iraqi Economy for the Period (2004–2023)

Nadhem Abdullah Abid Al-mihimdy[(1)], Muhannad Khamees Abd[(2)], Saadoon Adnan Khalil[(3)], Mushtaq Talib Ibrahim[(4)]
AlHuda University College[(1)], University of Fallujah[(2),(3),(4)]
(1) Nadhim.abd@uoalhuda.edu.iq (2) muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq
(3) Saadoun.a.khalil@uofallujah.edu.iq (4) cae.mta@uofallujah.edu.iq

Key words:
saving, gross domestic product, Iraqi economy, .ARDL model.

ARTICLE INFO
Article history:
Avaliabble online | 25 ***May***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Saadoun Adnan Khalil
University of Fallujah

Abstract:
The research aims to analyze the impact of domestic saving on the gross domestic product in the Iraqi economy, relying on the modern methodology of co-integration and using the Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL). The results of the co-integration test indicate the existence of a long-term equilibrium relationship between domestic saving and gross domestic product at a significance level of 1%. The research concluded that there is a positive effect of domestic saving on GDP in the short and long term, as increasing domestic saving by one unit will lead to an increase in GDP by (0.202) units in the short term and (1.903) in the long term.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference):440-457
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.28

أثر الادخار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

أ.د. ناظم عبد الله عبد
كلية الهدى الجامعة
Nadhim.abd@uoalhuda.edu.iq

أ.م.د. مهند خميس عبد
جامعة الفلوجة
muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

م.م. سعدون عدنان خليل
جامعة الفلوجة
Saadoun.a.khalil@uofallujah.edu.iq

الباحث: مشتاق طالب ابراهيم
جامعة الفلوجة
cae.mta@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل أثر الادخار المحلي على النّاتج المحلّي الإجمالي في الاقتصاد العراقي بالاعتماد على المنهجية الحديثة للتكامل المشترك وباستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL) وتشير نتائج اختبار التكامل المشترك الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الادخار المحلي والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية 1%, وتوصل البحث الى وجود اثر ايجابي للأدخار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي في الاجلين القصير والطويل اذ ان زيادة الادخار المحلي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.202) وحدة في الاجل القصير و(1.903) في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الادخار، الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد العراقي، أنموذج .ARDL.

المقدمة:

من المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية هي العلاقة بين الادِّخار والاستثمار حيث إنَّ العلاقة هذه قائمة منذ النشأة الأولى لعلم الاقتصاد بل ومنذ نشأة التفكير الاقتصادي عند البشر. فمثلا قيام الإنسان بادخار البذور ومن ثم اعادة زراعتها عن طريق استغلال الأراضي قائما منذ الازل، وبما أنَّ الادِّخار يعد الدعامة الأساسية للاستثمار وهو المصدر الأساسي المرغوب لتمويل الاستثمارات الوطنية بدلا من الاقتراض والتمويل بالعجز. وعلى هذا الأساس يعد الادِّخار قائداً لعمليه الاستثمار والتنمية؛ لأنَّ الوفرة في الادِّخار تؤدي إلى إقامة الاستثمارات.

لذا فإن كل دول العالم سواء النامية أو المتقدمة على اختلاف انظمتها وسياساتها اهتمت بالادِّخار إلى جانب الاستثمار الذي هو العامل الرئيسي في دفع عجله التنمية الاقتصادية واستمرارها في أي مجتمع، فالعلاقة بين الادِّخار والاستثمار هي علاقة مزدوجة فهي من ناحية علاقة تمويلية أي ان الادِّخار يمول الاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ناحية أخرى علاقة انتاجية فالادِّخار هو مصدر الاستثمار.

وبناءً على أهمية العلاقة بين الادِّخار والناتج المحلي الاجمالي فقد تناول المحور الاول: من هذا البحث الإطار المفاهيمي والنظري للادِّخار والناتج المحلي الاجمالي وتناول المحور الثاني: تحليل العلاقة بين بين الادخار المحلي والناتج المحلي الاجمالي، أمَّا المحور الثالث: فقد تضمن قياس وتحليل اثر الادخار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023).

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في ان الاقتصاد العراقي يمتلك موارد مادية واخرى بشرية لا يمكن اهمالها بل واصبحت مطمع لمختلف دول العالم لذلك يهتم هذا البحث في دراسة العلاقة بين الادخار والناتج

المحلي الاجمالي في العراق وما هي انعكاساته من خلال النتائج والتوصيات التي تم وضعها، فضلا عن تقديم العديد من التوصيات والمقترحات التي تقدم للجهات ذات العلاقة بمتغيرات البحث.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول المسار الذي اتخذه الادخار المحلي في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023) ويمكن تلخيص مشكلة البحث وفق الاتي : ((ما مدى حجم التأثير التي تمارسه التغيرات في الادخار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث)).

فرضية البحث:

يرتكز البحث على فرضية اساسية مفادها وجود أثر إيجابي معنوي للمتغير المستقل المتمثل بالادخار المحلي على المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى اختبار مدى صحة فرضية البحث من خلال اختبار التكامل المشترك في الاجل الطويل بين الادخار المحلي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي وقياس وتحليل اثر الادخار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال مدة البحث.

منهج البحث:

يعتمد البحث كل من:

1- المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الاطار النظري والمفاهيمي للادخار المحلي والناتج المحلي الاجمالي في الادبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية.
2- المنهج الكمي القياسي بأستخدام انموذج (ARDL) وذلك لتقدير العلاقة بين متغيري البحث في الاجل الطويل وعلى الية تصحيح الخطأ (Error correction model) لتقدير العلاقة في المدى القصير بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

حدود البحث:

الحدود المكانية: وتتمثل بالاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: اشتمل البحث على المدة الزمنية (2004-2023) والتي تغطي (20 سنة)

هيكلية البحث:

من اجل تحقيق اهداف البحث واختبار فرضيته فقد قسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة اذ تضمن المحور الاول الجانب النظري والمفاهيمي لمتغيرات البحث بينما تضمن المحور الثاني تحليل العلاقة بين الادخار والناتج المحلي الاجمالي في العراق وتضمن المحور الثالث الجانب القياسي للعلاقة بين الادخار والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023)

بعض الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات التالية المرجع الأساسي للدراسات والأبحاث الحالية، لاسيما وأن هناك العديد من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع العلاقة بين الادخار وانعكاسه على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي، ولكننا سنركز في هذا بحث حول الاحتمالات الناشئة التي تنشأ عن الادخار المحلي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث، ونذكر من أهم هذه الدراسات السابقة ما يلي:

1. **دراسة، علي عبد الوهاب نجا،(2015)،عنوان الدراسة((العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر خلال المدة (1970-2012)**، تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر، ثم تحديد

العلاقات الكمية والسببية بينهما، وكذلك القنوات التي ينتقل من خلالها هذا التأثير. وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في الأدبيات الاقتصادية وتطورها في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. وأبرز الاستنتاجات هي تراجع معدلات الادخار والاستثمار خلال فترة الدراسة. عدم قدرة المدخرات المحلية على تمويل الاستثمارات المطلوبة سواء بشكل مطلق أو نسبي، كما أن تأثير المدخرات على الاستثمار والنمو الاقتصادي إيجابي وكبير. وعلى المدى الطويل، يؤثر الاستثمار أيضاً بشكل إيجابي وكبير على كل من الادخار والنمو الاقتصادي، وهو ما تؤكده نتائج العلاقة السببية. وتتمثل العلاقة أحادية الاتجاه في حقيقة أن النمو يؤدي إلى الاستثمار، والذي بدوره يؤدي إلى الادخار، مما يدل على أن الطلب هو الذي يسبب العرض ويحفزه.

2. **دراسة، هيفاء يوسف سليمان، وسعد عبد نجم العبدلي(2012)، بعنوان(تحليل العلاقة السببية بين تكوين رأس المال الثابت الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي للفترة (1980-2010)**، تهدف الدراسة إلى تحليل واقع واتجاهات إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي وأهميتهما النسبية لتحديد العلاقة السببية (جرانجر) بين هذين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة ومن ثم تحديد المدى المعنوي (محسوبة F) لقبول أو رفض اتجاه العلاقة السببية. وأبرزت الاستنتاجات: عدم استقرار سلسلة البيانات للمتغيرين (CaP) و (Gdp) عند المستوى وثباتها بعد أخذ الفروق الأولى بينهما، ووجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة طويلة الاجل بينهما

3. **دراسة (العقون، عبد الجبار، 2020) ((أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016))**، تهدف الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ودول مختارة من الخليج العربي. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الجزائر والمملكة العربية السعودية حصلتا على فوائض مالية كبيرة خلال الفترة قيد الدراسة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، إلا أنهما فشلتا في استغلال هذه الفوائض. في تحقيق التنويع الاقتصادي وضمان الاستدامة المالية، وأوصت الدراسة بضرورة توسيع قاعدة الصناعات والخدمات من خلال اعتماد استراتيجيات موحدة لتنمية القطاعات غير النفطية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي، مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول النامية التي نجحت في تعزيز وتنويع الاقتصاد، وخاصة التجارب الآسيوية.

الاضافة العلمية للبحث:

أن دراستنا الحالية فهي امتداد للدراسات والأبحاث السابقة، ولكنها تختلف عن تلك الدراسات في أننا استخدمنا متغير الادخار وهو يعد أحد اهم شرايين الاقتصاد الكلي، فضلاً عن أحد متغيرات النمو الاقتصادي, المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي، إضافة إلى المدة الزمنية الممتدة (2004 - 2023).

المحور الاول : الاطار النظري والمفاهيمي للادخار والناتج المحلي الاجمالي

اولاً : مفهوم الادخار: يعني الادِّخار على أنَّه نقل القوة الشرائية من المدخر إلى العمال الذين يقومون ببناء رؤوس أموال جديدة والمقصود هنا هو أنَّ الادِّخار ينتقل من أصحاب الفوائض المالية ليلبي العجز الذي يعاني منه المستثمرون **(حسن, 2012: 187)** كذلك يعني الادِّخار أيضاً تخفيض المصروفات مثل مصروفات السفر والمشتريات وغيرها، فالادِّخار وسيلة للمحافظة على المال أو الاحتفاظ بجزء منه وبعكس الاستثمار الذي يتضمن شيء من المجازفة ، كما ويعرف الادِّخار على أنَّه تخصيص جزء من مقتنيات الفرد مع تخصيصه والمحافظة عليه لوقت الضرورة وهي عمليه يقوم بها الفرد في الوقت الحالي من اجل تحقيق أهدافه في المستقبل يعني تأمينها أي إنَّ الادِّخار وسيلة احتياطية **(حسام علي, 2011: 78)**، ويمكن تعريفه كذلك بأنَّه: عدم إنفاق الدخل على

الاستهلاك، أي الامتناع عن الانفاق إلى أقصى حدٍّ ممكن، أي إنَّ الادِّخار على وفق هذا التعريف لا يمثل اقتطاعاً لقسم من الدخل، بل هو التوقف عن إنفاق نسبة كبيرة من الدخل وليس بالضرورة أن يوجه الادِّخار إلى استثمار، أي أنَّ الأصل في الادِّخار ما يحتفظ به الفرد في مكان مخصص مثل البيت أو يودعهُ في المصارف والبنوك **(علي، 2015: 181)**.

فالادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي يفيض ولا يوجه إلى الاستهلاك. بل يحتفظ به الأفراد من أجل تلبية احتياجاتهم المستقبلية، وقد يتم توجيهه نحو الاستثمار. فكرة الادخار تنبع من الشخص نفسه، وتختلف فكرة الادخار من شخص إلى آخر لأنها مرتبطة بمدى وعي الناس بضرورة الادخار لتلبية احتياجاتهم المستقبلية. مدى توافر المؤسسات المصرفية وتطورها في تقديم الخدمات المصرفية وتشجيع الادخار وتعميق ثقة الأفراد به، وينشأ من حرص الإنسان على تأمين احتياجاته في المستقبل. ويجب على المستهلك الذي يدخر جزءا من دخله أن يقوم بتوزيع رشيد بين الدخل الموجه للاستهلاك الحالي والدخل الموجه للادخار لسد الاحتياجات المستقبلية.

ثانياً: اهمية الادخار: تظهر أهميه الادِّخار من خلال السياسة الرشيدة للادِّخار التي تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيهه الوجه الأمثل لأغراض التنمية وعلى هذا الأساس يوزع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والادِّخار وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك لكي تزداد معدلات الادِّخار إلَّا أنَّ مستوى الاستهلاك في البلدان الأقل نمواً هو أصلاً منخفض لذلك فإنَّ التأكيد يكون على رفع الميل الحدي للادِّخار **(القريشي, 2007 :188)**، وكما تنبع أهمية الادِّخار من أنَّهُ كلما ارتفع مستوى الادِّخار في أي اقتصاد كلما تمكنت المنشأة من الحصول على التمويل اللازم الذي يساعدها لرفع قدراتها الإنتاجية والزيادة في إيراداتها وإمكانية استمرارها والمضي في الانتاج لأنَّ زيادة الانتاج تعني توفر قدر كافي من رؤوس الأموال التمويلية، أي فيما معناه أنَّ أهمية الادِّخار ليست في كونه تكديس واكتناز الأموال كما يفسره البعض بل بكونه نظاماً لتقليل صدمات الحياة وتحسين جودتها ويظهر هذا واضحاً عند حصول الأزمات المفاجئة وغير المتوقعة فالهدف الأساسي من الادِّخار هو توفير الأموال عند الحاجة إليها في الأوقات أو الظروف غير المتوقعة بالإضافة إلى الاستفادة من الفوائد التي تمنحها البنوك على الأموال المدخرة فيها وتوفير السيولة المالية لأغراض الاستثمار وهذا الأخير يؤدي إلى زياده الإنتاج والإنتاجية لتحريك النمو الاقتصادي وازدهار الأمة، وتظهر أهمية الادِّخار أيضاً في مرحلة ما بعد التقاعد ، حيث يستطيع المدخرون أن يستخدموا أموالهم التي ادخروها في مجالات وأنشطة حيوية تسهم في توفير مصدر مالي لهم **(سلامي ،2014: 55)**.

فالادِّخار هو أحد مصادر الأمان فيما يتعلق بغموض المستقبل كما تظهر أهميته كونه وسيله لتحقيق الاستقرار النقدي الاقتصادي، ويكون ذلك من خلال توجيه الموارد المالية الفائضة نحو الادِّخار بدل التوسع في الاستهلاك والذي يزيد من الطلب الكلي مما يدفع الاسعار إلى الارتفاع وبالتالي احداث التضخم الذي يؤدي إلى تآكل المدخرات المالية وتبديد الادِّخارات المجمعة عن طريق الاستيرادات لسد حاجة الطلب المتزايدة .

وبالعودة إلى الفكر الاقتصادي، تتضح أهمية الادِّخار التي كانت محل دراسة وتحليل من جميع المدارس الاقتصادية فالمدرسة الكلاسيكية ركزت على رفع أرباح الطبقة الرأسمالية باعتبار أنَّ هذه الطبقة هي التي تقوم بالادِّخار والتراكم الرأسمالي، كما نادى ديفيد ريكاردو بفكره "أجر الكفاف" وأن يوجه الدخل نحو أرباح العمل أي إنَّ المدرسة الكلاسيكية أكدت على رفع التراكم الرأسمالي لزيادة الانتاج **(القريشي، 2010 ، 59)**.

ثالثاً: عناصر الادخار: تتكون عناصر الادخار من: **(فريح، 2015: 18)**

1- الدخل: لكي يكون لديك مدخرات لا بد من وجود دخل، سواء كان صغيراً أو كبيراً, ولا يستطيع فرد أو مجموعة أو دولة الادخار إذا لم يكن لديهم دخل حالي، لأن جزءاً من هذا الدخل يخصص للادخار.

2- المنفعة: تعتبر من أهم عناصر عملية الادخار لأن عملية خصم جزء من الدخل ليست هي الهدف الأساسي في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى لذلك وهو الاستفادة من ذلك الجزء المحفوظ في المستقبل واللجوء إليه في حالة حدوث أي طارئ أو مشاكل في المستقبل لا يمكن التنبؤ بها.

3- الاستثمار: - يعتبر عنصرا أساسيا من أسس عملية الادخار، والتي يجب أن يتوافر فيها هذا الأساس، ولا يمكن أن ينطبق مصطلح الادخار على آلية الادخار إلا إذا تم تحويله إلى استثمار. يمكن أن يكون هذا العنصر أيضًا شرطًا مهمًا يمكن أن نطلق عليه مصطلح الادخار الإيجابي.

رابعاً: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته:

1. **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** يُعبر عن قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل اقتصاد بلد ما خلال مدة زمنية معينة، وهو واحد من أهم المؤشرات التي تعبر عن أداء الاقتصاد القومي وقياس معدل نموه، ولابد من التمييز بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الاسمي عند الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمقياس للنمو الاقتصادي **(صالح، 2020: 41)** وبالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي يتغاضى عن بعض القضايا الهامة مثل التراجع البيئي، ويتجاهل أيضا الخدمات التي تقدم خارج السوق مثل الخدمات المنزلية، رعاية الأراضي، خدمات ربات البيوت. وللأسباب هذه وغيرها من الأسباب يحذر العديد من الاقتصاديين من استخدام هذا المقياس لوحده كمعيار للرفاهية وقياس مستوى الرفاهية للمجتمعات وذلك للعيوب العديدة التي تشوبه، إذ يحسب الناتج في بلد معين وتقييمه من فترة إلى فترة أخرى سابقة بعملة البلد لمعرفة مقدار النمو الاقتصادي المتحقق، إضافة إلى العيوب التي تشوب مقياس الناتج المحلي الإجمالي أنه مقياس نقدي ولا يأخذ في الاعتبار آثار التضخم، إضافة إلى أنه يعيب على هذا المقياس ان كل دوله لها عملتها الخاصة وبالتالي من المستحيل إجراء مقارنة للنمو المتحقق بين البلدان المختلفة، وعليه لابد من تحديد عملة واحدة كالدولار حتى تسهل عملية المقارنة **(البياتي، 2009: 11).**
2. **مكونات الناتج المحلي الإجمالي:** اقترح بعض الاقتصاديين بأن يتم قياس الناتج المحليّ الإجماليّ كمجموع للإنفاق، بحيث يقاس من خلال مراعاة جميع النفقات النهائيّة التي تمت خلال فترة محددة في الاقتصاد، لذلك يتشكل الناتج المحليّ الإجماليّ من أربعة مكونات رئيسة موضحة كما يأتي: **(حسان، 2017 :23)**

أ- الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

يعد مكون الإنفاق الاستهلاكي الخاص للأسر مقياسًا للقيمة الماليّة للسلع الاستهلاكيّة والخدمات التي تشتريها الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح, للاستخدام الحاليّ خلال فترة حساب الناتج المحليّ الإجماليّ، ويتم تصنيف السلع إلى سلع استهلاكيّة معمرة وشبه معمرة وغير معمرة، ويشمل الإنفاق الاستهلاكيّ الخاص الإنفاق على جميع فئات السلع والخدمات.

ب- الإنفاق الاستثماري:

ويشمل كلًا من المخزون الماديّ لرأس المال خلال فترة زمنيّة محددة، وبناء المساكن والآلات والمصانع والمكاتب، وغيرها، ويمكن أن يكون الاستثمار إجماليًا أو صافيًا.

ويتم تصنيف الاستثمار إلى ثلاث فئات وهي: الاستثمار الثابت للأعمال والاستثمار في المخزون (أو التغيير في المخزون) والاستثمار في البناء السكني

ت- الانفاق الحكومي:

المشتريات الحكومية للسلع والخدمات يلخص هذا المكوّن في الإنفاق الحكوميّ على السلع والخدمات، بحيث يشمل ذلك شراء السلع الوسيطة والأجور والمرتبات التي تدفعها الحكومة، باعتبار أنَّ جميع المشتريات الحكوميّة هي المقياس البديل للإنتاج الحكوميّ، ويتم التعامل مع هذه

المشتريات الحكوميّة كجزء من الإنتاج النهائيّ، لذلك لا يتم احتساب مدفوعات التحويل التي تقوم بها الحكومة إلى الأسر والشركات، وذلك لتجنب ازدواج الحساب في الناتج المحليّ الإجماليّ، نظرًا لأنَّ الاستهلاك أو الاستثمار من قِبل متلقي مدفوعات التحويل يتم احتسابه في الإنفاق الاستهلاكيّ الخاص والإنفاق الاستثماريّ.

ث- صافي الصادرات (X - M)

يوضح صافي الصادرات الفرق بين الإنفاق المحليّ على السلع الأجنبيّة -الواردات- والإنفاق الأجنبيّ على السلع المحليّة - الصادرات، وبالتالي فإنَّ الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) لبلد ما يسمى صافي الصادرات (X- M).

خامساً: أنواع الناتج المحلي الإجمالي: يمكن أن يعبّر عن الناتج المحليّ الإجماليّ بأكثر من طريقة، لذلك ظهرت له أنواع مختلفة كما يوفر كل نوع منه معلومات عديدة، وفيما يأتي توضيح لأنواع الناتج المحليّ الإجماليّ: **(الجنابي ، 2015: 44)**

أ- **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:** تعرف عملية تقييم الإنتاج الاقتصاديّ بتضمن الأسعار الجاريّة بالناتج المحليّ الإجماليّ الاسميّ، وهو مقياس لا يستبعد التضخم، أو يمكن قول ذلك بعبارة أخرى أنَّه لا يأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الأسعار عند حسابه، لذلك فقد يؤدي إلى تضخيم رقم النمو، ويتم تقييم الناتج المحليّ الإجماليّ الاسميّ من خلال تقييم جميع السلع والخدمات بالأسعار الفعليّة التي تباع بها، ويكون التقييم إمّا بالعملة المحليّة أو بالدولار الأمريكي، ويتم استخدام إجمالي الناتج المحليّ الاسميّ عند مقارنة أرباح الإنتاج المختلفة في نفس العام.

ب- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** وهو مقياس للناتج المحليّ الإجماليّ الذي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم، بحيث يعكس كمية السلع والخدمات التي تنتجها الاقتصاد في سنة معيّنة مع ثبات الأسعار من سنة إلى أخرى لفصل أثر التضخم أو الانكماش. يتسبب ارتفاع الأسعار بزيادة الناتج المحليّ الإجماليّ ولكن لا يعكس ذلك بالضرورة أي تغيير في كمية أو جودة السلع والخدمات المنتجة، لذلك قد يكون من الصعب معرفة ما إذا كان الرقم قد ارتفع بسبب التوسع الحقيقيّ في الإنتاج أو ببساطة بسبب ارتفاع الأسعار، لذلك فقد استخدم الاقتصاديّون طريقةً للحساب تتكيّف مع التضخم للوصول إلى الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي للاقتصاد، من خلال تعديل الناتج في أيّ سنة على اعتبار مستويات الأسعار التي كانت سائدة في سنة مرجعيّة تسمى سنة الأساس، كما ويمكن مقارنة الناتج المحليّ الإجماليّ لدولة ما من عام إلى آخر ومعرفة ما إذا كان هناك أيّ نمو حقيقي.

ت- **الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد:** وهو مقياس يشير إلى مقدار الإنتاج أو الدخل للفرد في الاقتصاد ويشير إلى متوسط الإنتاجيّة أو متوسط مستويات المعيشة، كما يمكن تحديد نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ من الناحية الاسميّة أو الحقيقيّة (المعدلة حسب التضخم) أو تعادل القوة الشرائية.**(عقراوي،2015 :14)**

ث- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** يقارن معدل نمو الناتج المحليّ الإجماليّ التغيّر السنويّ (أو ربع السنوي) في الناتج الاقتصاديّ للدولة، وذلك لقياس مدى سرعة نمو الاقتصاد فيها، والذي يتم التعبير عنه كنسبة مئويّة، كما يعد هذا المقياس شائعًا عند واضعي السياسات الاقتصاديّة؛ بسبب اعتقادهم أنَّ نمو الناتج المحليّ الإجماليّ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأهداف السياسة الرئيسة؛ مثل معدلات التضخم والبطالة.

ج- **تعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي :** يعد تعادل القوّة الشرائيّة للناتج المحليّ الإجماليّ مقياسًا غير مباشر للناتج المحليّ الإجماليّ، ولكن الاقتصاديين ينظرون إليه لمعرفة كيفية قياس الناتج المحليّ الإجماليّ لدولة ما "بالدولار الدولي" باستخدام طريقة تتكيّف مع الاختلافات في الأسعار المحليّة وتكاليف المعيشة؛ بهدف إجراء مقارنات بين الدول من حيث الناتج الحقيقيّ والدخل الحقيقيّ ومستويات المعيشة.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Conference):440-457
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.28

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين الادخار والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2004 – 2023)

يستدل من الجدول (1) ان الادخار والناتج المحلي الاجمالي في العراق شهد تذبذب واضح خلال مدة البحث.

الجدول (1) تطور الادخار المحلي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023) مليون دينار

السنة	الادخار المحلي	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي %	نسبة الادخار / الناتج %
2004	1387579.7	-----	101845262.4	----	1.3
2005	8228016.8	492.9	103551403.4	1.6	7.9
2006	19119446.4	132.3	109389941.3	5.6	17.4
2007	18480742.0	-3.3	111455813.4	1.8	16.5
2008	41710145	125.6	120626551.71	8.2	34.5
2009	2353657.9	-94.3	124702075	3.3	1.8
2010	15766720.1	569.8	132687028.6	6.4	11.8
2011	42416223.4	169.0	142700217	7.5	29.7
2012	40390900.8	-4.7	162587533.1	13.9	24.8
2013	52311773.5	29.5	174990175	7.6	29.8
2014	38908708.4	-25.6	178951406.9	2.2	21.7
2015	18637749.0	-52.0	183616252.1	2.6	10.1
2016	18692103.9	0.2	208932109.7	13.7	8.9
2017	34633301.2	85.2	205130066.9	-1.8	16.8
2018	47557238.3	37.3	202776268.9	-1.1	23.4
2019	52943035.0	11.3	211789774.7	4.4	24.9
2020	50823800.4	-4.0	188112265.8	-11.1	27.0
2021	64423011.7	26.7	202523457	7.66	31.8
2022	44941132.3	-30.2	212408657	4.88	21.1
2023	66413133.1	47.7	221312425	4.19	30.0

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.
- تم استخراج معدل التغير السنوي بموجب الصيغة الاتية: $R=Y_t - Y_{t-1} \backslash Y_{t-1}$ ، حيث ان R : معدل التغير السنوي , Y_t:قيمة المتغير في السنة الحالية، Y_{t-1}:قيمة المتغير في السنة السابقة.

يتضح أن الادخار المحلي لعام 2004 بلغ (1,387,579.7) مليون دينار وأن معدل التغير السنوي في الادخار بلغ (492.9%) لعام 2005، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 (103,551,403.4) مليون دينار، وبلغ معدل التغير السنوي (1.6%)، وبلغت نسبة الادخار إلى الناتج (7.9%) لنفس العام. وهذا يدل على تراجع الوعي الادخاري لدى المواطن العراقي، وأن نسبة كبيرة من الناتج تخصص لأغراض الإنفاق الاستهلاكي وما يخصص للأدخار نسبة متدنية جداً, وانخفض الادخار عام 2007 الى (18,480,742.0) مليون دينار. بعد أن كانت (19,119,446.4) مليون دينار عام 2006 بمعدل تغير سنوي سلبي قدره (-3.3%) لعام 2007 بسبب انخفاض عائدات النفط الذي انعكس سلباً على المدخرات كما بلغ الناتج المحلي الاجمالي عام 2007 (111,455,813.4) بمعدل تغير سنوي قدره (1.8%) بعد أن كان (5.6%) عام 2006. وبلغت نسبة الادخار الى الناتج لنفس العام (16.5%) بعد أن كانت (17.4%) لعام 2006، واستمر الادخار المحلي بالزيادة حتى بلغ في عام 2014 (38,908,708.4) مليون دينار بعد أن كان

(52,311,773.5) مليون دينار للعام 2013 وبنسبة تغير سنوية سلبية (-25.6%). كما انخفضت نسبة الادخار إلى الناتج إلى (21.7%) بعد أن كانت (29.8%) لعام 2013 بسبب الحرب على عصابات داعش واحتلال عدد من المحافظات الغربية وفي عام 2020، انخفض كل من الناتج والمدخرات بسبب أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط، بمعدل تغير سنوي سلبي في الادخار قدره (-4.0%)، وكذلك معدل تغير سنوي سلبي في الناتج قدره (-11.1%) وبلغت نسبة الادخار الى الناتج (27.0%) وبلغ متوسط التغير السنوي في الادخار (86.4%) بمعدل نمو مركب (9.5%)، فيما بلغ متوسط التغير في الناتج (3.8%) بمعدل نمو مركب (5.1%). يمكن توضيح مسار تطور الادخار والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023) في الاقتصاد العراقي من خلال الشكل (1) التالي:

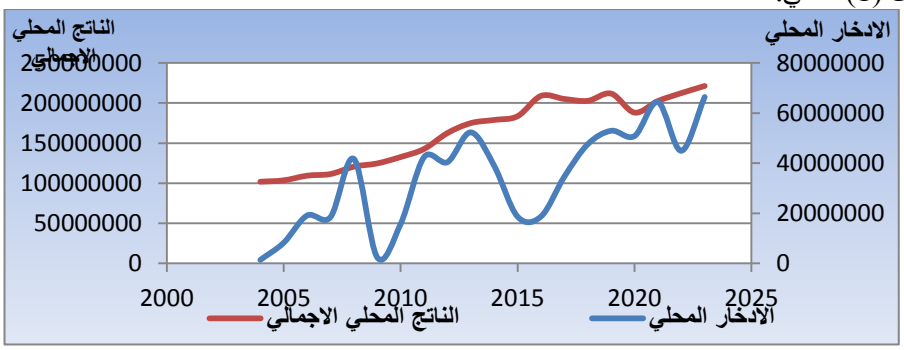

الشكل (1) : تطور الادخار المحلي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2004-2023)

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ويلاحظ أن العلاقة بين تطور الادخار والناتج المحلي الإجمالي في العراق علاقة مباشرة ذات أثر إيجابي خلال فترة البحث, أما عن مسار معدلات التغير السنوية فيما يتعلق بكل من تنمية الادخار والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال فترة البحث فيمكن توضيحه من خلال الشكل البياني (2) التالي:

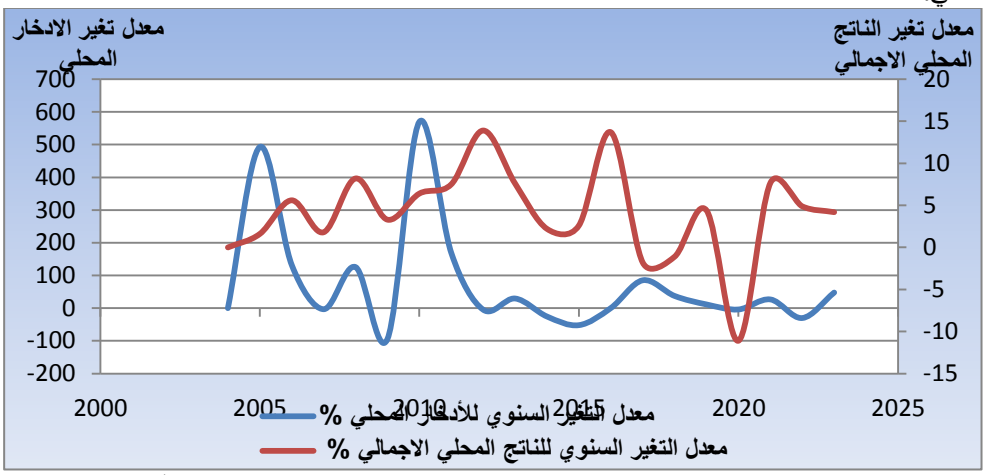

الشكل (2) : تطور معدلات التغير السنوي للادخار والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023)

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يتضح من الشكل (2) أن معدلات التغير السنوية لكل من الادخار المحلي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمده (2004-2023) شهدت تذبذباً واضحاً خلال فترة البحث، ويعود ذلك إلى الحجم الكبير من عائدات النفط التي انعكست على الاقتصاد العراقي.

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر الادخار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023)

يهدف الباحثون من خلال هذا المحور إلى عرض وتحليل النتائج القياسية التي تم التوصل اليها من خلال برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12) لتحديد أثر الادخار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق من خلال توصيف الانموذج القياسي, وتحليل الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الانموذج محل البحث, باستخدام منهجية التكامل المشترك المستند على أنموذج (ARDL) لتقدير العلاقة التوازنية في الأجل القصير والطويل.

اولاً: متغيرات البحث والتوصيف الدالي:

من اجل اختبار فرضية البحث وتحقيق اهدافه, تم تحديد المتغير المستقل بالادخار المحلي والتابع بالناتج المحلي الاجمالي وكما موضح في الجدول التالي.

الجدول (2) التوصيف الدالي لمتغيرات البحث

ت	اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
1	الادخار المحلي	S	متغير مستقل
2	الناتج المحلي الاجمالي	GDP	متغير تابع

المصدر: من عمل الباحثون.

وبناءً على الاطار النظري للبحث فأنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الاتية:

$GDP= a+bs+u_i$

اذ يرمز (S) الى الادخار المحلي، اما (GDP) فهي ترمز الى الناتج المحلي الاجمالي, وتمتد فترة البحث للمدة (2004-2023)، وهي مدة قليلة لا تكفي لأجراء الطرق القياسية الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات الى بيانات ربع سنوية، اذ يوفر برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر امكانية تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوية واستخدام الصيغة الخطية لتقدير معالم العلاقة.

ثانياً- نتائج اختبار السكون لمتغيرات البحث

الجدول (3) نتائج اختبارات السكون (اختبار فيلبس- بيرون PP) لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		GDP	S
With Constant	t-Statistic	-0.7601	-1.8358
	Prob.	0.8243	0.3607
	Result	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6035	-2.7369
	Prob.	0.7826	0.2255
	Result	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.5912	-0.0135
	Prob.	0.9975	0.6751
	Result	n0	n0
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

يلاحظ من نتائج الجدول (3) ان المتغيرين التابع والمستغل غير ساكنة عند المستوى الاصلي للبيانات حسب اختبار(pp) وكما يتضح ايضاً من الشكل (3) ان جميع مشاهدات المتغيرات تعاني من عدم السكون عند المستوى الاصلي نتيجة وجود اتجاه عام وحد ثابت للسلاسل الزمنية وان هناك تذبذبات كبيرة في بيانات العينة وعليه سيتم اخذ الفروق الاولى لها.

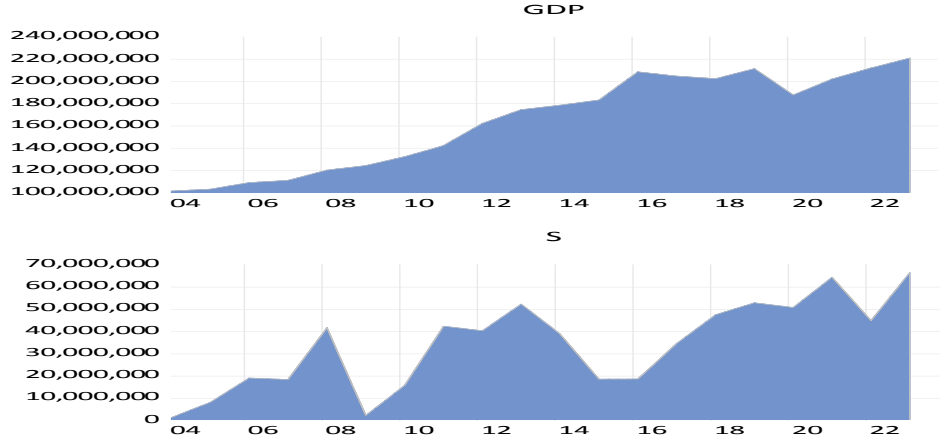

الشكل (3) الاشكال البيانية لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

الجدول (4) نتائج اختبارات السكون (اختبار فيلبس_ بيرون PP) لمتغيرات البحث عند الفرق الاول للبيانات

At First Difference			
		d(GDP)	d(S)
With Constant	t-Statistic	-3.3973	-3.34399
	Prob.	0.0141	0.0163
	Result	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3985	-3.3165
	Prob.	0.0593	0.0715
	Result	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8858	-3.2683
	Prob.	0.0044	0.0014
	Result	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

- **المصدر:** من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

يستدل من الجدول (4) ان جميع المتغيرات اصبحت ساكنة عند اخذ الفرق الاول للبيانات حسب اختبار(pp)، وعلى هذا الاساس يفضل استعمال منهجية التكامل المشترك وفق انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنيه الموزعة المتباطئة (ARDL) وان المتغيرات اصبحت ساكنة عند الفرق الاول اي انها متكاملة من الدرجة الاولى I(1) الى جانب صغر حجم العينة.

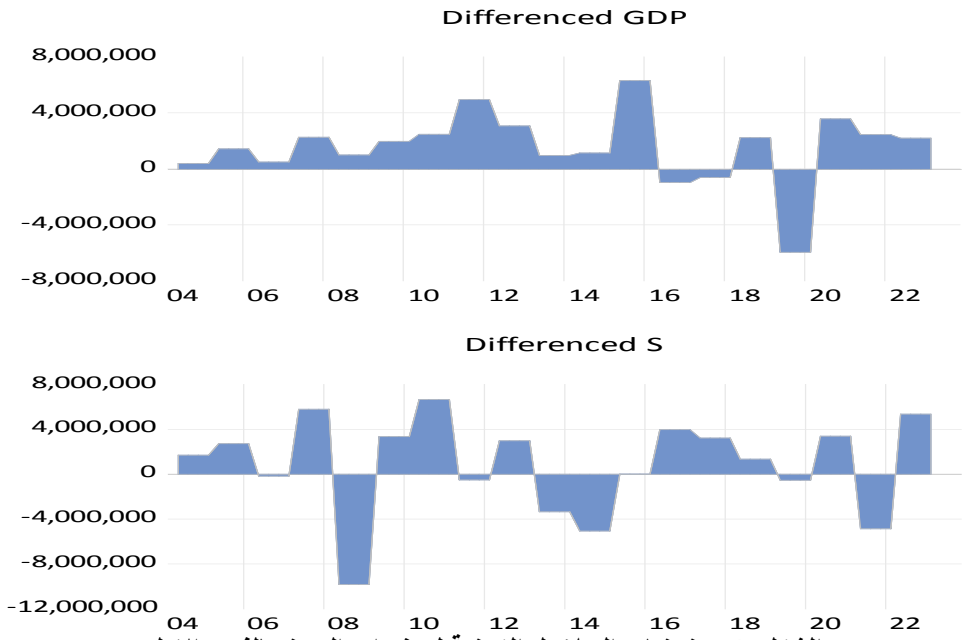

الشكل (4) منحنيات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بالفرق الاول

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews 12).

نلاحظ من نتائج الجدول (4) والشكل البياني (4) أنّ جميع المتغيرات أصبحت ساكنة وتذبذب حول الوسط الحسابي عند أخذ الفرق الأول للبيانات وبحسب اختبار (pp), وعند مستويات معنوية (1%, 5%,10%) إذ كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم (H_0: B =1) وقبول الفرضية البديلة (H_1: B <1) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة, وعليه يمكن اكمال باقي خطوات التحليل للبيانات وتطبيق منهجية التكامل المشترك.

ثالثاً: التقدير الأولي لأنموذج (ARDL)

يظهر من الجدول (5) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين الادخار المحلي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

الجدول (5): نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) للعلاقة بين الادخار المحلي ونسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023).

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	3.367203	0.082082	41.02220	0.0000
GDP(-2)	-4.550781	0.222926	-20.41389	0.0000
GDP(-3)	2.929278	0.223572	13.10219	0.0000
GDP(-4)	-0.748507	0.082582	-9.063842	0.0000
S	0.202042	0.071831	2.812734	0.0065
S (-1)	-0.737695	0.241119	-3.059461	0.0033
S (-2)	1.074437	0.342533	3.136737	0.0026
S (-3)	-0.742354	0.243128	-3.053345	0.0033
S (-4)	0.208911	0.072982	2.862483	0.0057

C	396843.6	198215.0	2.002087	0.0496
R-squared	0.999932	Mean dependent var		1.69E+08
Adjusted R-squared	0.999923	S.D. dependent var		38720904
S.E. of regression	340664.5	Akaike info criterion		28.44183
Sum squared resid	7.31E+12	Schwarz criterion		28.75559
Log likelihood	-1028.127	Hannan-Quinn criter.		28.56687
F-statistic	103347.0	Durbin-Watson stat		1.780978
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection				

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

تظهر نتائج الجدول (5) والشكل (4) ان أنموذج (ARDL) الملائم هو من الرتبة (ARDL 4,4) لقياس اثر الادخار على الناتج المحلي بحسب معيار AIC, ومن نتائج النموذج يتضح ان المتغير المستقل قد فسر التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع بنسبة (99%) وان نسبة (1%) ترجع الى تأثير متغيرات خارجية غير مضمنه في النموذج وتشير قيمة احصاءة (F) الى المعنوية الكلية للنموذج.

رابعاً: اختبار فترات الإبطاء المثلى:

تم إجراء اختبار فترات الابطاء المثلى حسب معيار (AIC) (Akaike information Criteria) ويوضح الشكل (5) فترات الإبطاء المثلى لأنموذج (ARDL) هو (4،4) والتي تمثل اقل قيمة لهذا المعيار.

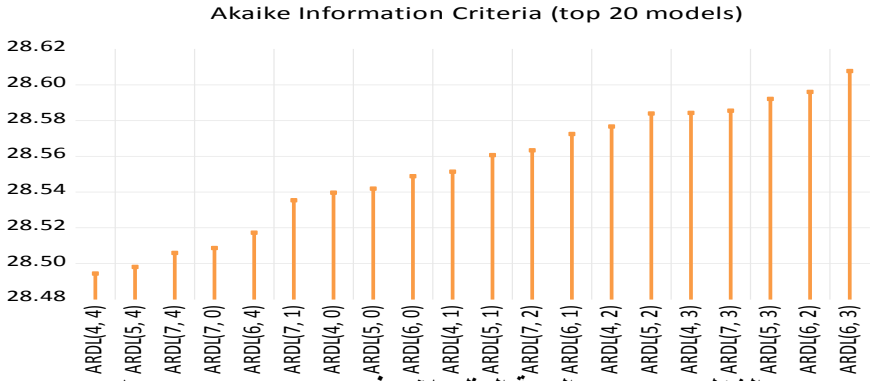

الشكل (5): تحديد الرتبة المثلى لانموذج (ARDL) حسب معيار (AIC)

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

خامساً: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test):

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والناتج المحلي الاجمالي يتم اعتماد اختبار الحدود للتكامل المشترك ومن خلال احتساب احصاءة (F-statistic) فإذا كانت قيمة احصاءة (F) المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة, والجدول (6) يوضح نتائج اختبار الحدود لأنموذج (ARDL).

الجدول (6): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين الناتج المحلي الاجمالي والادخار المحلي لأنموذج (ARDL)

F-Bounds Test				
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**28.93785**	**10%**	**3.02**	**3.51**
K	**1**	**5%**	**3.62**	**4.16**
		2.5%	**4.18**	**4.79**
		1%	**4.94**	**5.58**

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

من خلال نتائج الجدول (6) يتبين أن قيمة احصاءة (F) تساوي (28.93785) وعند مقارنتها مع القيم الجدولية نجدها أعلى من قيمة الحد الاعلى والادنى وهي (5.58) عند مستوى دلالة (1%) مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري نحو المتغير التابع المتمثل بـ (الناتج المحلي الاجمالي), وهذا الأمر يستلزم تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

سادساً: نتائج تقدير معلمات الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار الحدود (تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري نحو المتغير التابع المتمثل بـ (الناتج المحلي الاجمالي) وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الأجلين القصير والطويل لمعلمات الأنموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) ويظهر الجدول (7) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين الادخار المحلي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

الجدول (7) نتائج تقدير معلمات الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/09/24 Time: 21:41				
Sample: 2004Q1 2023Q4				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	**396843.6**	**198215.0**	**2.002087**	**0.0496**
CointEq (-1)*	**-0.002806**	**0.001650**	**-1.700739**	**0.0065**
S (-1)	**0.005341**	**0.004207**	**1.269449**	**0.2090**
D(GDP(-1))	**2.370010**	**0.081900**	**28.93785**	**0.0000**
D(GDP(-2))	**-2.180771**	**0.142380**	**-15.31656**	**0.0000**
D(GDP(-3))	**0.748507**	**0.082582**	**9.063842**	**0.0000**
D(S)	**0.202042**	**0.071831**	**2.812734**	**0.4065**
D(S (-1))	**-0.540993**	**0.172695**	**-3.132645**	**0.0026**
D(S (-2))	**0.533443**	**0.172452**	**3.093287**	**0.0029**
D(S (-3))	**-0.208911**	**0.072982**	**-2.862483**	**0.0057**
*** p-value incompatible with t-Bounds distribution.**				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	1.903084	0.954414	1.993981	0.2505
C	1.41E+08	47453430	2.980001	0.0041
CointEq = GDP - (1.9031*S + 141411261.0882)				

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يتضح من الجدول الاتي:

1- إن معلمة تصحيح الخطأ (Cointeq-1) للأنموذج والبالغة (0.0028-) ونظرا لكون القيمة الاحتمالية (p.value) التابعة لها معنوية أقل من (0.05) الأمر الذي يعني تحقق الشرطين الأساسين في هذه المعلمة وهو قيمتها السالبة ومعنويتها الإحصائية، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل (الادخار المحلي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) وهذا يعني أنّ (0.002) من الأخطاء في الأجل القصير يمكن تصحيحها تلقائياً بمرور الزمن من أجل بلوغ التوازن في الأجل الطويل.

2- يظهر معامل الادخار المحلي (S) وجود استجابة طردية وغير معنوية مع الناتج المحلي الاجمالي في الأمد القصير، واستجابة طردية وغير معنوية في الاجل الطويل فزيادة الادخار المحلي (S) في الأمد القصير بمقدار وحدة واحدة تقضي الى زيادة (الناتج المحلي الاجمالي) بمقدار(0.202) وحدة, أما في الأجل الطويل فقد بلغ معامل متغير الادخار المحلي (1.903) أي إن زيادة الادخار المحلي في الأمد الطويل بمقدار وحدة واحدة تفضي الى زيادة (الناتج المحلي الاجمالي) بمقدار(1.903).

3- إن هذه العلاقة لم تكن معنوية من الناحية الاحصائية اي ان تأثير الادخار المحلي يكون ضعيف على الناتج المحلي الاجمالي بدلالة القيمة الاحتمالية لهذا المتغير التي بلغت (0.2505) وهي أكبر من (5%) مما يعني أن التأثير غير موثوق إحصائيًا وغير عالي الدلالة وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ولكن موافق مع واقع الاقتصاد العراقي، فيرد الى إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بصوره رئيسية على الايرادات النفطية وبالتالي فان الناتج المحلي الاجمالي يعتمد بصورة رئيسية على الايرادات النفطية، بالإضافة الى ذلك مشكلة انخفاض المدخرات المحلية من اهم المشاكل التي يعاني منها العراق ويعود السبب الى قلة الوعي بأهمية المدخرات والدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية.

سادساً: نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين:

يظهر الجدول (8) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للعلاقة بين الادخار المحلي ونسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي وكما يلي.

الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لأنموذج (ARDL) المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.773569	Prob. F(2,61)	0.4658
Obs*R-squared	1.805696	Prob. Chi-Square(2)	0.4054
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.585098	Prob. F(9,63)	0.1368
Obs*R-squared	19.68808	Prob. Chi-Square(9)	0.3371
Scaled explained S	19.08949	Prob. Chi-Square(9)	0.3619

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

يتضح من الجدول (8) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فرضية العدم استناداً الى القيم الاحتمالية لأحصاءة (F,R) للنموذج المقدر.

ثامناً: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque- Bera)

يمكن الكشف عن مشكلة التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية عن طريق اختبار (Jarque-Bera) الذي يختبر فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن البواقي تتورع توزيع طبيعي، مقابل الفرضية البديلة (H_1) بأن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي، لذلك فإن قيمة اختبار (Jarque- Bera) تشير الى انه يجب قبول فرضية العدم لأن القيمة الاحتمالية p-value البالغة (0.266) هي أكبر من (0.05) أي أن البواقي تتوزع توزيع طبيعي وكما يبين ذلك الشكل (6)، وإن هذا مؤشر جيد لجودة الأنموذج المقدر.

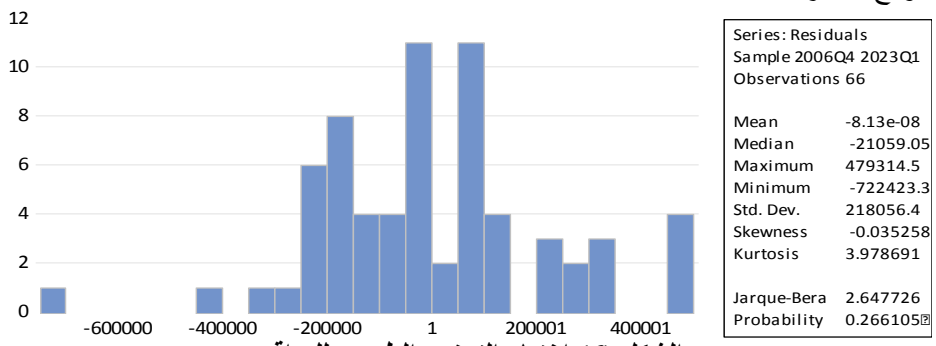

الشكل (6) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر : من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 12)

تاسعاً: اختبار جودة النموذج:

من اجل التأكد من جودة النموذج لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة وان تكون القيم الحقيقية قريبة من القيم المقدرة من خلال الشكل التالي:

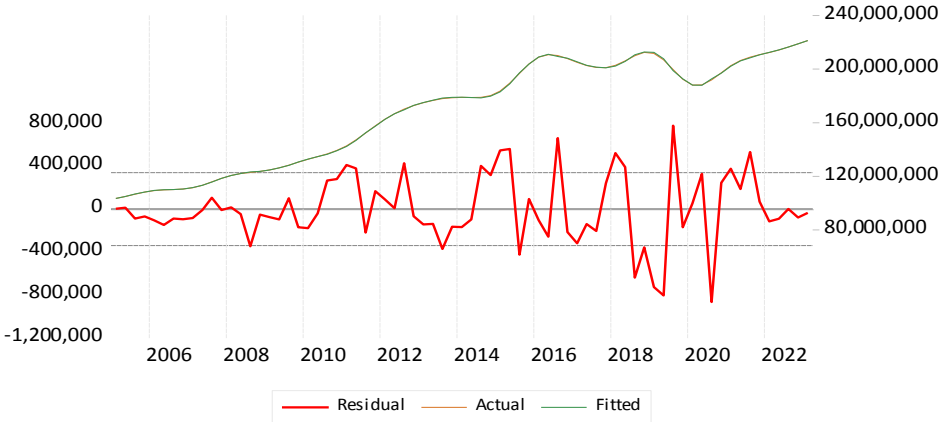

الشكل (7): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

نلاحظ ان القيم الحقيقية هي قريبة جداً من القيم المقدرة وان البواقي هي اسفل منهم في هذا النموذج وهذا يؤكد على جودة النموذج المقدر.

عاشراً: اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات أنموذج (ARDL)

من خلال الشكل أدناه يتبين أن إحصاءة اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) ولمربعات البواقي المعاودة (SUSUM-SQ) وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني أن المعاملات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ المقيد (UECM) المستعمل مستقرة هيكلياً عبر مدة البحث وأن هناك انسجاما بين تقديرات الأجلين القصير والطويل لأنموذج (ARDL)

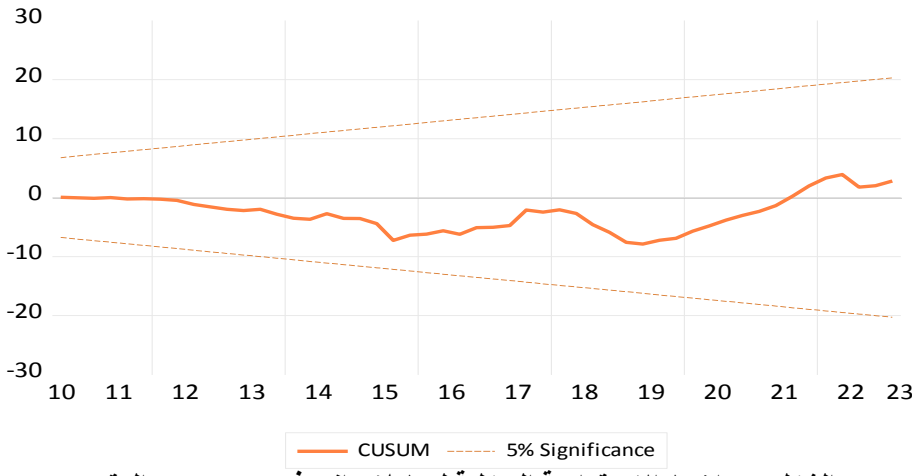

الشكل (8) اختبارالاستقرارية الهيكلية لمعاملات انموذج (ARDL) المقدر

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

الاستنتاجات:

خلص البحث الى جملة من الاستنتاجات كان اهمها الاتي:

1. للمدخرات دوراً كبيراً في عملية النمو الاقتصادي وهذا ما أشارت اليه المدارس الاقتصادية ولابد من توفير الظروف الملائمة والتي تعمل على تشجيع المدخرات المحلية لتمويل قطاعات الاقتصاد المختلفة
2. أن معدلات التغير السنوية لكل من الادخار والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2023) شهدت تذبذباً واضحاً خلال فترة البحث، ويعود ذلك إلى تغيير حجم عائدات النفط التي انعكست على النمو الاقتصادي والادخار المحلي خلال مدة البحث.
3. تشير معلمة تصحيح الخطأ الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004-2023)، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية اقل من (5%)، اذ تشير المعلمة المقدرة ان (0.0028) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل.
4. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود اثر ايجابي غير معنوي للادخار المحلي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق اي ان زيادة الادخارات تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في العراق فضلاً عن وجود استجابة طردية غير معنوية للأدخار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير.

التوصيات:

خلص البحث الى مجموعة من التوصيات كان اهمها الاتي:

1. الاهتمام بالعوامل التي تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في العراق وتطوره والتنبؤ بقيمته المستقبلية واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تزيد من معدلات النمو الاقتصادي.
2. نشر وتشجيع الوعي الادخاري ووضع الخطط المبنية على أسس تثقيفية وإعلامية لتعزيز مفهوم الادخار والاستثمار في المدارس والجامعات.
3. العمل على توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي من شأنه تهيئة الظروف الملائمة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للدخول في المشاريع الاستثمارية المختلفة.
4. وضع الخطط والبرامج الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع القطاعات الاقتصادية الاخرى في الاقتصاد العراقي كالقطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات الامرالذي ينعكس ايجاباً على الادخار والنمو الاقتصادي.
5. أصبح الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي ضرورة ملحة من أجل ضبط حركة المتغيرات الاقتصادية لضمان كفاءتها العالية ليتمكن العراق من تجاوز الأزمات أو تقليل آثارها.

المراجع:

1- ادم, فتحي احمد علي (2015) **اثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان (1990-2013),** اطروحة دكتوراه, (منشورة), جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا , كلية الدراسات العليا
2- البياتي طاهر فاضل والشمري, خالد توفيق (2009),**مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي** والكلي,ط(1), دار وائل للنشر والتوزيع, عمان- الاردن.
3- الجنابي, نبيل مهدي, مطير, عادل فضالة (2015), **العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونموالناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(1980-2012)**,مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ,المجلد(17) ,العدد(3)-العراق.
4- حسام علي داود (2011), **مبادىء الاقتصاد الكلي** , دار الميسرة, ط2, الاردن
5- حسان, نضال قادر (2017), **قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والاستثمار والناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990-2015)باستعمال نموذج التكامل المشترك**, وزارة التخطيط ,دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ,قسم النماذج الاقتصادية.
6- حسن, حسين عجلان (2012), **تقييم قرارات الاستثمار مدخل نظري وتطبيقي في الاستثمار المالي والحقيقي**, دار الكتب والوثائق, بغداد.
7- خصاونه, صالح فواز محمد,(2000), **مبادئ الاقتصاد الكلي**, ط2, المكتبة الوطنية, عمان, الاردن.
8- سلامي وشيخي, احمد, محمد (2014), **تحليل العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011),** مجلة الباحث, العدد(3), جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
9- عقراوي, زكي متي, محمد, ريبر فتاح (2015), **أثر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي (مع إشارة الى إقليم كوردستان العراق),** مجلة جامعة زاخو, المجلد(3),العدد(1) العراق.
10- فريح, جواد شاكر(2015), **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الاردني,** رسالة ماجستير, (غير منشورة), جامعة ال البيت , كلية ادارة المال والاعمال.
11- القريشي, محمد صالح تركي (2010),**علم إقتصاد التنمية**, ط1, إثراء النشر, عمان, الاردن.
12- القريشي, مدحت محمد (2007), **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**, ط1, دار وائل للنشر, عمان, الاردن.